

محضر لجنة المالية والتخطيط والتنمية

عدد 37

تاريخ الاجتماع: الاثنين 05 أفريل 2021

❖ جدول الأعمال: النظر في مشاريع القوانين التالية :

- مشروع قانون عدد 142/2020 يتعلق بالموافقة على مذكرة التفاهم واتفاق القرض المبرمين بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي والمتعلقين بالقرض المسند للحكومة التونسية في إطار آلية الدعم المالي الكلي،
- مشروع قانون عدد 152/2020 يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية وفي الأسهم المتوفرة من الزيادة العامة السادسة وفي الأسهم المحدثة بموجب انضمام دولة "إيرلندا" إلى البنك الإفريقي للتنمية،
- مشروع قانون عدد 111/2020 يتعلق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 10 فيفري 2020 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية للمساهمة في تمويل مشروع الادمج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بولاية القيروان.

❖ الحضور:

- الحاضرون: 11
- المعتذرون: 06
- الغائبون: 04
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 02

رفع الجلسة: س 11 و 50 دق

افتتاح الجلسة: س 09 و 45 دق

## المداولات:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الاثنين 05 أفريل 2021 نظرت خلالها في جملة من مشاريع القوانين .

واستهلت اللجنة النظر في مشروع القانون عدد 142-2020 المتعلق بالموافقة على مذكرة التفاهم و اتفاق القرض المبرمين بتاريخ 19 نوفمبر 2020 و 24 نوفمبر 2020 بين الجمهورية التونسية والاتحاد الاوروبي المتعلقين بالدعم المالي الكلي.

وخلال النقاش، أكد أعضاء اللجنة أن هذا القرض يندرج في إطار الوضع الاقتصادي والمالي الصعب الذي يتسم بتفشي جائحة الكوفيد 19. وبيّنوا أن هذا القرض مشروط بقيام الدولة التونسية بجملة من الإصلاحات في عديد المجالات وهي إصلاحات مفروضة منذ سنة 2012 ولم يتم إنجازها بالنسق المطلوب من ناحية ومن الصعب الشروع في إنجازها في الوقت الحالي من ناحية أخرى.

واعتبروا أنه لا يمكن الموافقة على مشروع القانون المرتبط بهذا القرض دون معرفة وتفسير كل الإصلاحات وكلفة كل إصلاح وروزنامة تنفيذها ونسبة التقدم فيها وما يعيق هذه الإصلاحات عند الاقتضاء. كما أكدوا عدم القدرة في هذا الظرف الصعب على الانتهاء من هذه الإصلاحات على المدى المتوسط.

وتعرّضوا إلى غياب أي برنامج متفق عليه حاليا مع صندوق النقد الدولي، خلافا لما تم تضمينه ضمن الوثائق المرفقة لمشروع القانون، إضافة إلى غياب معطيات حول نسبة الفائدة وخطورة ما تضمنه القرض من خطايا مفروضة في حالة عجز الدولة عن الخلاص بقيمة 200 نقطة أساسا بنسبة Euribor خلال فترات محددة دون ذكر ماذا سيحصل في حالة العجز التام عن الدفع.

في حين أكد بعض أعضاء اللجنة على الحاجة الكبيرة لتمويل الميزانية والتي لا تقل عن 18.5 ألف مليون دينار معتبرين أن هذا القرض هام جدا لمصلحة البلاد بحكم أنه تمت إحالته منذ موفى شهر نوفمبر 2020 ولا يجب تجاوز أجل 15 أفريل الجاري للمصادقة عليه، مشيرين إلى أن قانون المالية لسنة 2021 تضمن جزء من الاقتراض وهي حاليا تمثل الطريقة الوحيدة للتمويل التي يمكن اعتمادها في ظل الوضع الاقتصادي الصعب بالبلاد.

كما دعوا إلى ضرورة دعوة وزير المالية لمساءلته حول عديد المسائل التي تهم المالية العمومية ومشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2021 وحول الإصلاحات المضمنة بالمشروع المعروض ومدى تعهد الدولة بتنفيذها.

وتم التصويت على مشروع القانون بالرفض والتفويض لمكتب اللجنة لإعداد تقرير حول مشروع القانون المعروض.

ونظرت اللجنة في مشروع القانون عدد 152-2020 المتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية وفي الأسهم المتوفرة من الزيادة العامة السادسة وفي الأسهم المحدثة بموجب انضمام دولة "إيرلندا" إلى البنك الإفريقي للتنمية.

وخلال النقاش، أكد أعضاء اللجنة أنّ هذا الاكتتاب من المنتظر أن يدعم مساهمة تونس في رأس مال البنك التي تبلغ حاليا 1,357% ليصل حوالي 1,4% الذي سيكون له أثر إيجابي لتطوير علاقات التعاون المالي مع البنك الإفريقي للتنمية وخاصة وأنّ نسبة تونس هي الأضعف في منطقة شمال افريقيا.

وأكد أغلب النواب على ضرورة المصادقة على مشروع القانون لاحترام آجال الاكتتاب من ناحية ولاستغلال الاعتمادات المخصصة من ميزانية الدولة 2020 من ناحية أخرى.

وتم التصويت على الموافقة على مشروع القانون المعروض بإجماع الحاضرين والتفويض لمكتب اللجنة لإعداد تقرير حوله.

كما نظرت اللجنة في مشروع القانون عدد 111-2020 المتعلق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 10 فيفري 2020 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية للمساهمة في تمويل مشروع الادمج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بولاية القيروان .

وخلال النقاش، أكد أعضاء اللجنة على الأهمية البالغة التي يكتسبها مشروع القانون من حيث وقعه الإيجابي على ولاية القيروان على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتضامني وهو ما سيمكّن من خروج الجهة من آخر الترتيب على المستوى التنموي ومؤشرات الفقر.

كما ثمنوا أهداف المشروع والمنهجية المعتمدة في تبويب الأولويات وتوجيه الاعتمادات وبيّنوا أنّ هذا المشروع سيمكّن من تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي الذي أقره الدستور وتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة وسيكون له تأثيرات إيجابية على مستوى

العيش والجانب النفسي والصحي لمتساكني الجهة التي تشهد أعلى نسبة انتحار لدى الأطفال.

وفي سياق متصل، أوضح أعضاء اللجنة أن هذا المشروع شهد مشاركة كل الفاعلين على المستوى الجهوي وهو مشروع جاهز وتم الإعداد له منذ 3 سنوات. واعتبروا أن عدم الاستقرار السياسي ساهم في عدم تفعيل جملة من المشاريع التنموية الهامة في عديد المناطق.

وأفاد أغلب أعضاء اللجنة أن الوثائق المرفقة بمشروع القانون واضحة وتتضمن المعطيات الكافية وأن الشروط المالية للقرض معقولة بالنظر إلى الوضع المالي والاقتصادي العالمي.

وتم التصويت بالموافقة على مشروع هذا القانون المعروض بإجماع الحاضرين والتفويض لمكتب اللجنة لإعداد تقرير حوله.

مقرر اللجنة:

رئيس اللجنة: